جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

مؤتمر

« التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول »

استثمار أموال التأمينات الاجتماعية
بين الودائع الإلزامية والمساهمات الإجبارية

إعـــــداد

الأستاذ/ ممـــــدوح الولـــــى

رئيس مناوب القسم الاقتصادى

جريدة الاهرام

فى الفترة من ١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م

استثمار أموال التأمينات الاجتماعية
بين الودائع الإلزامية والمساهمات الإجبارية

لـم تحـظ قضية استثمار اموال التأمينات الاجتماعية بالاهتمام الجدير بحجمها وعظم تأثيرها لعوامل عديدة لعل منها السيطرة الحكومية على هيئة التأمينات الاجتماعية المكونه من صـندوقى التأمين سواء للعاملين بالحكومة او للعاملين بقطاع الاعمال العام والخاص ٠ والزام الصـندوقين بـايداع فوائضهما ببنك الاستثمار القومى ايا كان العائد المتحقق من ذلك وسواء أكان ذلك العائد اقل أو مساو لعوائد البنوك الاخرى ٠ ثم كان الدفع الحكومى لجانب من اموال التأميـنات للاستثمار بالبورصة بغية ايجاذ طلب للحفاظ على الاسعار بالبورصة من استمرار تدهورهـا الا ان عوامـل عديدة ادت لحدوث خسائر بتلك الاموال ابرزها غياب الخبرة لدى القائميـن على الاستثمار بالاوراق المالية بصندوقى التامين ممادى للاستعانة بشركات تكوين وادارة محـافظ الاوراق المالـية للقيام بهذ الغرض الا ان ظروف السوق المتدهورة لم تسعف شـركات ادارة المحـافظ لتحقيق عوائد جيدة من دخول اموال التامينات مجال الاستثمار فى الاوراق المالية ٠

ويجيء السعى الحكومى الحالى لضم اموال التامينات للخزانة العامة كحلقة اخرى من سلسـلة التدخل الحكومى فى اموا ل التامينات للاقلال من الدين الداخلى للحكومة٠ وقد بدات وزارة المالـية بالفعل فى اضافة جانب من اموال صناديق المعاشات بالموازنة العامة للحكومة العامة فى عامى ٢٠٠٠/٢٠٠١ و٢٠٠١/ ٢٠٠٣ ٠

ولقـد ساهمت قلة البيانات المتاحة للباحثين والاعلام الاقتصادى عن اموال التأمينات فـى عـدم الالمام بقضية اموال التأمينات الاجتماعية لدى غالبية العاملين بالاعلام الاقتصادى حـتى تكاد هناك أمية تأمينة اجتماعية متفشية وهو مايساعد على سيادة المبررات التى ترفعها الحكومة ممثلة فى وزارة المالية للاستحواز على اموال التامينات عندما لاتجد نوابا او خبراء او اعلاميين لديهم دراية كافية بالقضية ٠

نص قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدله له على انشاء صـندوقين للتأميـنات ٠ احدهما صندوق للتأمينات للعاملين بالجهاز الادارى للدولة وبالهيئات العامـة ٠ والـثانى صـندوق للتأميـنات للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الاقتصادية بالقطاعين التعاونى والخاص ٠

وتتكون أموال كل من الصندوقين من :

- الاشـــتراكات التى يؤديها اصحاب الاعمال من العاملين لديهم سواء الحصة التى يلتزم بها صاحب العمل او الحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه وفقا لاحكام القانون ٠
- المبالغ التى تؤديها الخزانة العامة لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ٠
- المـــبالغ الـــتى تؤديهـــا الخزانة العامة او صاحب العمل اوالمؤمن عليهم لحساب مدد الخدمة السابقة ضمن مدة الاشتراك فى التامين ٠
- الرسوم التى يؤديها اصحاب الاعمال اوالمؤمن عليهم وفقا لاحكام القانون ٠
- حصيلة استثمار أموال الصندوق ٠
- المبالغ الاضافية المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون ٠
- الموارد الاخرى الناتجة عن نشاط الصندوق ٠
- الاعانات والتبرعات والهبات التى يقرر مجلس الادارة قبولها ٠

وقـــد نص القانون على فحص المركز المالى لكل من الصندوقين مرة على الاقل كل خمـــس ســـنوات تبدا من تاريخ آخر فحص وذلك بمعرفة خبير اكتوارى او اكثر ٠ ويجب ان يتـــناول هـــذ الفحص قيمة الالتزامات القائمة ٠ فاذا تبين وجود عجز فى اموال الصندوق ولم تكـــف الاحتياطـــيات والمخصصـــات المختلفة لتسويته التزمت الخزانة العامة بادائه ٠وعلى الخبـــير ان يوضـــح فـــى هذه الحالة اسباب العجز والوسائل الكفيله بتلافيه ٠ اما اذا تبين من الـــتقدير وجود مال زائد فيرحل هذا المال الى حساب خاص ولايجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس الادارة ٠ وفى الاغراض التالية :

- تسوية كل او بعض العجز الذى سددته الخزانة العامة طبقا للفقرة السابقة ٠
- تكوين احتياطى عام واحتياطيات خاصة للاغراض المختلفة ٠
- زيـــادة المعاشـــات علـــى ضوء الاسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات ٠

وقـــد نص القانون على نشأة هيئة قومية للتامين الاجتماعى تتولى ادارة الصندوقين ٠ ويكـــون لهذه الهيئة الشخصية الاعتبارية ولها موازنة خاصة تلحق بالموازنة العامة للدولة ٠ وتسرى عليها القواعد والاحكام الخاصة بالهيئات القومية ٠ وتتبع وزير التامينات ٠

ويكـــون للهيـــئة مجلس ادارة برئاسة وزير التأمينات ويصدر بتشكيله وطريقة اختيار اعضـــائه وتحديـــد مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية ٠ ومجلس ادارة الهيئة المختصة هو السلطة العليا المهيمنه على شؤنها وتصريف امورها ٠

وقـد نص القانون على اعفاء اموال هيئة التأمينات الاجتماعية الثابتة والمنقوله وجميع عملـياتها الاسـتثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التى تفرضها الحكومة او اى سلطة عامة اخرى فى الجمهورية ٠

وفـيما يخص التزامات الخزانة العامة فقد نص قانون التأمينات الاجتماعية مادة ١٤٧ علـى انه اذا قلت حصيلة استثمار اموال كل من الصندوقين فى اى سنة عن ٥ر٤ % التزمت الخـزانة العامة باداء الفروق فى عائد الاستثمار وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية التالية لاعتماد الحسابات الختامية للهيئة ٠

ولقـد بلغ اجمالى اصول هيئة التأمينات الاجتماعية بنهاية يونيو ٢٠٠١ نحو ٣٥١ر ١٧٤ ملـيار جنيه مقابل ٨١٦ر١٥٢ مليار جنيه بنهاية نفس الشهر من عام ٢٠٠٠ بنسبة نمو ١٤ % ٠ وتوزعـت اموال هيئة التأمينات الاجتماعية التى يتبعها صندوقين مابين : ٢٨٤ر ٨٩ ملـيار جنـيه كأصـول بصندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة بنسبة ٥١ % من الاجمـالى ٠و٠٦٦ر٨٥ ملـيار جنـيه كأصـول بصندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الاعمال العام والخاص بنسبة ٤٩ % من الاجمالى لاصول الهيئة ٠

وتضـمن الـتوزيع النسـبى لتوظيف أموال التأمينات الاجتماعية – حسب الارقام الرسـمية لوزارة التامينات – توجه نسبة حوالى ٨٥ % من الاجمالى بنصيب ٩ر١٤٩ مليار الـى الودائـع والاستثمارات المالية ٠ ومايقرب من نسبة ١٥ % بنصيب ٨ر٢٥ مليار جنيه عـبارة عـن مديـنون وارصدة مدينة لدى جهات لم تسدد ماعليها من مستحقات تأمينية سواء جهات عامة او خاصة ٠ وتضاءلت نسبة النقدية بالصندوق والبنوك الى نسبة اثنين بالالف من الاجمالى ونفس النسبة ٢ر٠% للاصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ ٠

واذا كانـت نسـبة النمو لاجمالى اصول التأمينات مابين العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ والعـام المـالى ١٩٩٩/٢٠٠٠ قـد بلغـت ١٤ % لاجمالى اموال التأمينات فقد زادت قيمة المديـنون اى المـتأخرات التأمينية بنسبة ١٧ % مابين العامين وزادت الودائع والاستثمارات المالـية بنسـبة ١٤ % وارتفعـت الاصـول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ بنسبة ١٠ % وتراجعت النقدية بالصندوق والبنوك بنسبة ٢٠ % ٠

اصول الصندوقين يونيو ٢٠٠١ بالالف جنيه

الاصول	صندوق الحكومة	صندوق القطاع الخاص	اجمالى الصندوقين
استثمارات مالية	٧٩,٥٩١,١٠٠	٦٨,٢٥٩,٧٤٨	١٤٧,٨٥٠,٨٤٨
مدينون وارصدة مدينه	٩,٥٦٩,٤٠٠	١٦,٢٦٩,٨٨٢	٢٥,٨٣٩,٢٨٢
نقدية بالصندوق والبنوك	٦٠٠	٣٤٦,٧٩٨	٣٤٧,٣٩٨
اصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ	١٢٢,٣٠٠	١٨٩,٦٢٢	٣١١,٩٢٢
المخزون	١,٠٠٠	٧٣	١,٠٧٣
الاجمالى	٨٩,٢٨٤,٤٠٠	٨٥,٠٦٦,١٢٣	١٧٤,٣٥٠,٥٢٣

ويشير التوزيع النسبى للاستثمارات المالية لاموال التأمينات الاجتماعية البالغة ٨٥١ر ١٤٧ مليار جنيه بنهاية يونيو عام ٢٠٠١ الى توجه نسبة ٢ر٩٢ % منها الى بنك الاستثمار القومى كودائع جبرية يحتمها قانون البنك بنصيب ٣٤٠ر١٣٦ مليار جنيه ٠وتوجه نسبة ٥ر ٤ % من اجمالى الاستثمارات كودائع بالبنوك الاخرى غالبيتها بنوك قطاع عام بنصيب ٦٥٨ ر٦ مليار جنيه ٠ ونسبة ٢ % طرف الخزانة العامة بنصيب ٠٢٩ر٣ مليار جنيه ٠ ونسبة ١ % من اجمالى الاستثمارت للاوراق المالية والمشروعات بنصيب ٥ر١ مليار جنيه ٠

وخلال العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٠ بلغ عائد تلك الاستثمارات ٢٤٧ر١٤ مليار جنيه بمتوسط عائد حسابى ٦ر٩ % ٠ وتوزعت عوائد الاستثمارات مابين : ٣٥٧ر١٣ مليار جنيه من عائد الودائع الموجودة ببنك الاستثمار القومى و٦٢٨ مليون جنيه من عائد الودائع بالبنوك الاخرى و ٧٤ مليون جنيه عائد الاستثمارات فى الاوراق المالية ٠

وهكذا وبمقارنة التوزيع النسبى لانواع الاستثمارات الى اجماليها بالمقارنة للتوزيع النسبى للريع المتحقق من تلك الانواع من الاستثمارات خلال العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٠ تكون الاموال المودعة ببنك الاستثمار القومى والتى تمثل نسبة ٢ر٩٢ % من اجمالى الاستثمارات قد حققت نسبة ٨ر٩٣ % من اجمالى عوائد الاستثمارات ٠ و تكون الودائع بالبنوك الاخرى والتى تمثل نسبة ٥ر٤ % من اجمالى الاستثمارات قد حققت نسبة ٤ر٤ % من عوائد كل الاستثمارات ٠ ويكون الاستثمار بالاوراق المالية والتى تمثل نسبة ١ % من اجمالى الاستثمارات قد حققت نسبة نصف بالمئة من اجمالى عوائد الاستثمارات ٠

استثمارات الصندوقين فى يونيو ٢٠٠١ بالمليون جنيه

	صندوق الحكومة	صندوق القطاع الخاص	اجمالى الصندوقين
محول لبنك الاستثمار القومى	٧٢,٤٨٧	٦٣,٨٥٣	١٣٦,٣٤٠
اوراق مالية ومشروعات	٧٥٤	٧٠٣	١,٤٥٧
طرف الخزانة العامة	١,٦٥٠	١,٣٧٩	٣,٠٢٩
ودائع بالبنوك	٤,٤٥٤	٢,٢٠٤	٦,٦٥٨
اذون وسندات		٧٩	٧٩
قروض استبدال	٣٨	٤٢	٨٠
الاجمالى	٧٩,٥٩١	٦٨,٢٦٠	١٤٧,٨٥١

واذا كانت تلك هى الصورة المسجلة فى القوائم المالية لصندوقى التأمينات الاجتماعية فان الصورة الواقعية تشير الى ان الاموال المودعة فى بنك الاستثمار القومى منذ عام ١٩٧٤ اى قبل النشأة الرسمية للبنك لايتم حصول هيئة التأمينات على العائد المتحقق منها ٠ وكل مايحدث انه تتم اضافة هذا العائد حسابيا الى الارصدة السابقة لاموال التأمينات فى بنك الاستثمار القومى ٠ويزيد من المخاوف ان جانبا كبيرا من اموال بنك الاستثمار القومى قد تم ضخها بشركات قطاع الاعمال العام المتعثرة ٠

وهكذا فان الريع الفعلى الذى دخل خزانة الصندوقين خلال العام المالى ٢٠٠٠/ ٢٠٠١تمثل فى عوائد الودائع بالبنوك الاخرى وعوائد الاوراق المالية باجمالى ٧٠٢ مليون جنيه للنوعين بالمقارنة بحجم استثمارات يبلغ مجموعها حوالى ١٤٨ مليار جنيه ٠

ريع الاستثمار للصندوقين يونيو ٢٠٠١ بالمليون جنيه

	الصندوق الحكومى	صندوق القطاع الخاص	اجمالى الصندوقين
عائد الاوراق المالية	٣٠	٤٤	٧٤
عائد الودائع	٤١٦	٢١٢	٦٢٨
عائد بنك الاستثمار القومى	٧,٠٣٣	٦,٣٢٤	١٣,٣٥٧
عائد القروض	٤		٤
اجمالى	٧,٥٨٨	٦٦,٥٩	١٤,٢٤٧

وبالانـــتقال الى قوائم الدخل لصندوقى التأمينات الاجتماعية خلال العام المالى ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ فقـــد بلغـــت ايـــرادات العام ٣٥ر٣٨٠ مليار جنيه منها ١٧ر٩٠٥ مليار من صندوق العامليـــن بالحكومة و ١٧ر٤٧٦ مليار من صندوق العاملين بقطاع الاعمال العام والخاص ٠ فـــى حين بلغت مصروفات هيئة التأمينات الاجتماعية التى تجمع مابين الصندوقين ١٣ر٠٧٤ ملـــيار جنيه منها ٧ر٨٦١ مليار مصروفات لصندوق العاملين بقطاع الاعمال العام والخاص و٥ر٢١٣ مليار مصروفات لصندوق العاملين بالحكومة ٠

وهكـــذا يكـــون الفائض المتحقق لهيئة التامينات الاجتماعية خلال العام المالى ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ نحو ٢٢ر٣٠٦ مليار جنيه منها ١٢ر٦٩٢ مليار فائض بصندوق العاملين بالحكومة و ٩ر٦١٥ ملـــيار جنـــيه فـــائض بصندوق العاملين بقطاع الاعمال العام الخاص ٠ الا ان هذا الفائض الحسابى لم يدخل بكامله بالفعل خزائن الصندوقين ٠

ويدلـــل على ذلك انه اذا كان قانون بنك الاستثمار القومى قد الزم صندوقى التأمينات بـــتحويل الفائض لديهما سنويا الى بنك الاستثمار القومى فانه من اجمالى الفائض البالغ ٣٠٦ر ٢٢ ملـــيار جنيه للصندوقين لم يتم سوى تحويل ٣ر١ مليار جنيه فقط لبنك الاستثمار القومى خلال العام منها ثلاث مليارات جنيه من صندوق العاملين بالحكومة ومائة مليون جنيه فقط من صندوق العاملين بقطاع الاعمال والخاص ٠

ايرادات الصندوقين :

ولعـــل توضـــيح تفاصـــيل بـــنود ايرادات صندوقى التأمينات توضح المسألة ٠ حيث توزعت ايرادات الصندوقين البالغة ٣٥ر٢٨٨ مليار جنيه مابين: ١٣ر٣٥٧ مليار جنيه كفوائد للودائـــع الموجودة فى بنك الاستثمار القومى و١٢ر٦٦١ مليار جنيه من حصيلة الاشتراكات بالتأميـــنات و٧ر٥٥٥ ملـــيار جنيه من اعانات وزارة المالية و٦٥٤ مليون جنيه من ايرادات الســـنوات الســـابقة و٦٢٨ مليون جنيه من فوائد الودائع بالبنوك الاخرى و٢٦٠ مليون جنيه كمبالغ اضافية متحققة ٠

وهكـــذا يشير التوزيع النسبى لايرادات هيئة التأمينات والمكونة من ايرادات صندوقى التأميـــنات الـــى تصدر فوائد ودائع بنك الاستثمار القومى كرافد اول للايرادات بنسبة ٣٨ % مـــن اجمـــالى ايرادات التأمينات الا ان تلك الفوائد لايتم دفعها لهيئة التأمينات بل تتم اضافتها الى الرصيد السابق للصندوقين لدى البنك ٠

والـــرافد الثانى للايرادات كان بنسبة ٣٦ % من اجمالى الايرادات متمثلا فى حصيلة الاشـــتراكات وهـــذه النسبة لاتدخل بكاملها الى هيئة التأمينات حيث تتضمن متأخرات تأمينية

مـــنها متأخرات على الحكومة الى تلتزم بدفع نسبة ٢١ % كصاحب عمل من الاجر الاساسى للعامليـــن بالحكومة وتلتزم بنسبة ١٩ % كصاحب عمل من الاجر المتغير للعاملين بالحكومة بالاضافة الى نسبة ١ % كنصيب للدولة من الاجر الاساسى و١% من الاجر المتغير للعاملين بالحكومـــة ٠ وكل تلك النسب التى يجب ان تسددها الحكومة يحدث تأخر فى سداد جزء كبير مـــنها ٠كمـــا ان بعـــض الجهـــات الخاصة تخصم نسب التأمينات من العاملين بها ولاتحولها للتأمينات ٠

والـــرافد الثالـــث لايرادات التأمينات يتمثل فى اعانات وزارة المالية بنسبة ٢١ % من اجمالى ايرادات التأمينات ٠ حيث تلتزم وزارة المالية – الخزانة العامة – بدفع قيمة الزيادات الـــتى تقـــررها الدولة سنويا على المعاشات الخاصة ٠ ونظرا لتأخر الحكومة فى ارسال تلك المـــبالغ الـــى هيـــئة التأمينات الاجتماعية فان هيئة التامينات الاجتماعية تقوم بالصرف لحين ورود تلـــك الامـــوال من وزارة المالية حسبما نص على ذلك قانون التامينات الاجتماعية مادة ١٤٨ ممـــا نتج عنه مديونية كبيرة لهيئة التأمينات لدى وزارة المالية تجاوزت العشرين مليار جنيه ٠

امـــا الـــرافد الرابع لايرادات التأمينات فيتمثل فى عوائد الودائع لدى البنوك الاخرى بخـــلاف بـــنك الاســـتثمار القومـــى ويبلغ نصيبها النسبى اقل من ٢ % من اجمالى ايرادات التأميـــنات حيث بلغ متوسط العائد على الودائع بالبنوك بخلاف بنك الاستثمار القومى ٤ر٩% ٠٠ ونفـــس النســـبة البالغة ٢ % من ايرادات التامينات تاتى من ايرادات السنوات السابقة ٠ ونسبة نصف بالمئة من ايرادات الاستثمار بالاوراق المالية ٠

وهكـــذا لاتدخـــل خزائـــن هيئة التامينات الاجتماعية فوائد بنك الاستثمار القومى كما لاتدخلهـــا كـــل حصيلة الاشتراكات لوجود متأخرات ٠ كما لاتدخلها كل اعانات وزارة المالية لوجـــود متأخرات كبيرة بها ٠ والجزء المؤكد دخوله للايرادات كاملا يمثل حوالى ٤ % من الاجمـــالى ممثلا فى فوائد ودائع البنوك الاخرى وايرادات السنوات السابقة وعوائد استثمارات الاوراق المالـــية ٠ وتـــأخذ هيـــئة التأمينات الاجتماعية بمعيار إساس الاستحقاق عند احتساب ايـــراداتها حيـــث تحسب كل الايرادات المستحقة لها بغض النظر عن ورودها بالفعل ٠فهى لاتطبق المعيار النقدى الذى يحسب فقط المبالغ المحصلة بالفعل ٠

ايرادات الصندوقين يونيو ٢٠٠١ بالمليون جنيه

	الصندوق الحكومى	صندوق القطاع الخاص	اجمالى الصندوقين
حصيلة الاشتراكات	٧,١٠٠	٥,٥٦١	١٢,٦٦١
اعانات وزارة المالية	٢,٨٢٩	٤,٧٢٦	٧,٥٥٥
فوائد بنك الاستثمار	٧,٠٣٣	٦,٣٢٤	١٣,٣٥٧
ايرادات اوراق مالية	١٣٥	٣٥	١٧٠
فوائد ودائع	٤١٦	٢١٢	٦٢٨
ايرادات سنوات سابقة	٣٢٣	٣٣١	٦٥٤
عائد استبدال		٣	٣
مبالغ اضافية	٦٠	٢٠٠	٢٦٠
الاجمالى	١٧,٨٩٦	١٧,٣٩٢	٣٥,٢٨٨

مصروفات الصندوقين :

ويكمل الصورة استعراض المصروفات التى تحملتها هيئة التامينات الاجتماعية المكونة من صندوقى التأمينات والبالغة ١٣ر٠٧٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ٠ حيث تتوزع تلك المصروفات مابين : معاشات تم صرفها بلغت ٥ر١٩٤ مليار جنيه وصرف مبالغ الزيادات بالمعاشات نيابة عن وزارة المالية بواقع ٧ر٢٠٣ مليار جنيه ٠ الى جانب مبالغ اقل منها : ٣٤٦ مليون لاجور العاملين بالصندوقين و٤٠ مليون جنيه مستلزمات سلعية وخدمية و٢٥ مليون جنيه خسائر راسمالية و١٥ مليون جنيه اهلاك ٠

وهكذا يشير التوزيع النسبى لمصروفات هيئة التأمينات الى استحواز مايتم دفعه نيابة عن وزارة المالية من اعانات لزيادات المعاشات نسبة ٥٥ % من اجمالى المصروفات ٠ واذا كانت المبالغ التى دفعتها هيئة التأمينات الاجماعية نيابة عن وزارة المالية قد بلغت ٢٠٣ ر٧ مليار جنيه خلال العام فانه فى جانب الايرادات كان من المفترض ان تدفع وزارة المالية لتلك الاعانات ٥٥٥ر٧ مليار ٠ وهو مايعنى ان وزارة المالية لم تدفع بالفعل سوى ٣٥٢ مليون فقط خلال العام ليتم اضافة ٢ر٧ مليار جنيه الى مستحقات الهيئة السابقة لدى وزارة المالية ٠

والجزء الثانى الرئيسى من مصروفات هيئة التأمينات الاجماعية تمثل فيما تم دفعه من معاشات وهو مايدخل كاملا ضمن مسؤلية الهيئة تجاه اصحاب المعاشات بنسبة ٤٠ % من

اجمـــالى المصـــروفات • الـــى جانب نسبة ٦ر٢ % من اجمالى المصروفات لاجور العاملين بالهيئة ونسبة ثلاثة بالالف للمستلزمات السلعية والخدمية •

ومن هنا يتضح ان حصيلة الاشتراكات التأمينية رغم عدم تحصيلها بالكامل الى جانب فوائـــد الودائـــع بالبنوك الاخرى وايرادات السنوات السابقة وعوائد الاوراق المالية قد غطت مصـــروفات الهيئة سواء من المعاشات اوماتحملته مؤقتا نيابة عن وزارة المالية وكذلك اجور العاملين بالهيئة • بل وتحقق فائض لدى الصندوقين تم تحويله بحكم القانون الى بنك الاستثمار القومى بلغ ١ر٣ مليار جنيه •

وهكذا يغطى مايحصل عليه الصندوقين من صافى ايرادات تم تحصيلها بالفعل حاليا المصـــروفات المطلوبـــة ويبقى بعض الفائض •مما يجعل اثارة قضية الحصول على اموال التأميـــنات لـــدى بنك الاستثمار ليست ملحة •ونفس الامر سبب عدم التعجل لطلب مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية لدى وزارة المالية •لان المتحصلات المتبقية تكفى النفقات •الا ان ضـــعف تحصـــيل الايرادات يحول دون الاتجاه الجاد نحو رفع قيمة المعاشات فى ظل ارتفاع تكاليف المعيشة •

الا ان الصـــورة ســـوف تتغير معالمها خلال السنوات القادمة مع كبر مبالغ المعاشات المطلـــوب دفعهـــا بحكم الزيادات السنوية مما سيزيد من المصروفات • وكذلك ارتفاع حجم المـــتأخرات التأمينـــية خاصـــة لـــدى القطاع الخاص مما سيقلل من الايرادات •ويرى بعض الخـــبراء ان الهيـــئة ســـتدخل المـــنطقة الحـــرجة التى لاتستطيع عندها ان تغطى ايراداتها مصروفاتها خلال ثمانى سنوات •

وقـــد تكون المسألة افضل حالا فى صندوق العاملين بالحكومة خاصة وان المتأخرات الحكومـــية اكـــثر ضـــمانا •الا انها اكثر صعوبة فى صندوق العاملين بقطاع الاعمال العام والخـــاص فى ضوء زيادة اعداد الخارجين بنظام المعاش المبكر ومايحصلون عليه من مبالغ كبيرة وزيادة حجم المتأخرات التأمينية •

مصروفات الصندوقين يونيو ٢٠٠١ بالمليون جنيه

	الصندوق الحكومى	صندوق القطاع الخاص	اجمالى الصندوقين
المعاشات	٢,٢٧٨	٢,٩١٦	٥,١٩٤
اعانات تتحملها المالية	٢,٤٧٧	٤,٧٢٦	٧,٢٠٣
اجور	٨٧	١٧٢	٣٤٦
مستلزمات سلعية وخدمية	١٥	٢٥	٤٠
اهلاك	٧	٨	١٥
خسائر راسمالية	١٢	١٣	٢٥
مصروفات سنوات سابقة	٢٦١		٢٦١
مخصص هبوط اسعار اوراق مالية	٧٥		٧٥
الاجمالى	٥,٢١٣	٧,٨٦١	١٣,٠٧٤

ومن الامور الجديرة بالاهتمام ضعف العائد من استثمارات التأمينات فى الاوراق المالية والخسائر التى تعرضت لها تلك الاموال فى ضوء تراجع اسعار الاسهم بالبورصة خلال السنوات الاخيرة وقلة خبرة العاملين بالهيئة لادارة محافظ الاوراق المالية بالهيئة وخسائر صندوق الاستثمار العالمى المسمى بصندوق الشبح والذى تساهم فيه هيئة التأمينات الاجتماعية بمبلغ مائتى مليون جنيه وخسر نسبة ٥٤ % من امواله حتى نهاية يونيو ٢٠٠١ ٠

كما تضم محفظة الاوراق المالية بالصندوقين اسهم شركات ضعيفة الربحية منها : راكتا وكيما والاهلية للغزل والنصر للحراريات وبنك التجاريون والقومية للاسمنت والحديد والصلب وبسكو مصر ٠والغريب فى الامر تدنى نصيب السندات الحكومية فى محفظة استثمارات الصندوقين ٠ رغم ان ذلك كان يمكن ان يضمن عائدا ثابتا مرتفعا٠

ولكن يظل السؤال الرئيسى هل تملك وزارة التامينات حرية اتخاذ القرار الاستثمارى لاموال التأمينات ؟ ام انه مفروض عليها اوعية محددة بداية من الايداع ببنك الاستثمار القومى الى الاشتراك بصندوق الشبح الى تكوين اربعة محافظ للاوراق المالية بقيمة ٣٦٣ مليون جنيه.

وعلى الجانب الاخر فان يدها مازالت مغلولة تجاه المطالبة بعوائد اموالها ببنك الاستثمار القومى ومستحقاتها لدى بعض المؤسسات القومية ومنها المؤسسات الصحفية وشركات قطاع الاعمال العام ومتأخراتها لدى وزارة المالية ٠

وللبرهان على نقص خبرة القائمين على توجيه استثمارات الصندوقين بمجال الاوراق المالية نستعرض تفاصيل محفظة الاوراق المالية لكل من الصندوقين ٠

استثمارات الصندوق الحكومى :

	يونيو ٢٠٠٠	%	يونيو ٢٠٠١	%
استثمارات طرف بنك الاستثمار القومى	٣٢,٤٠٨	%٩١,١	٧٢,٤٨٧	%٩١,١
صكوك طرف الخزانة العامة	١,٦٥٠	%٢,٤	١,٦٥٠	%٢
صكوك طرف المحافظات	٠	٠	٠	٠
اوراق مالية	٧١٢	%١,١	٧٥٤	%١
ودائع بالبنوك	٣,٤٩٢	%٥,١	٤,٤٥٤	%٥,٦
اقراض طويل الاجل	١٣١	%٠,٢	١٤٥	%٠,٢
وثائق صناديق الاستثمار	١٠٢	%٠,١	١٠٢	%٠,١
استثمارات عقارية	٠,٨	٠	٠,٩	٠
الاجمالى	٦٨,٤٩٩	%١٠٠	٧٩,٥٩١	%١٠٠

وتشـير الارقـام السابقة الى استحواز بنك الاستثمار القومى على النصيب الاكبر من الاسـتثمارات كأمـر اجبارى يليه الودائع بالبنوك بخلاف بنك الاستثمار القومى ثم الاستثمار بـالاوراق المالـية بنسـبة محدودة ونفس الامر للاستثمارات العقارية رغم ان هناك تجارب عالمية لاستثمار اموال صناديق التامينات والمعاشات تشير الى استحواز الاستثمارات العقارية علـى نسـبة كبير باعتبارها أقل مخاطرة وذات عائد مضمون ٠ الا انه يبدو ان نقص خبرة الاسـتثمار العقارى لدى القائمين على الصندوق لم تكن وحدها سببا للابتعاد عن هذا المجال ٠ فالامـر مـتعلق بسياسـات توظـيف الاموال بالصندوق وهو مر محكوم بالجبر على توجيه الفوائض الى بنك الاستثمار القومى ٠

الاستثمارات فى الاوراق المالية للصندوق الحكومى ألف جنيه

الشركة	القيمة الاسمية للاسهم
اراضى كفر الزيات	١
الشمس للاسكان والتعمير	١٦
مصر للفنادق	٣٩٢
التعمير والاستشارات الهندسية	٢١٧
الصناعات الكيماوية – كيما	٤١٠٠
راكتا للورق	١٥٠٠
الاهلية للغزل والنسيج	١٦
القومية للاسمنت	٥٥٢٩
العربية والمتحدة للغزل والنسيج	١٤
الحديد والصلب	١١
بسكو مصر	٢٥٦
بنك العمال	٦٢٠٠
البنك التجارى الدولى	٢١٦٦
البنك العربى المحدود	٤١٤
الكابلات الكهربائية	٢٢٣١٨
مصر للالومنيوم	١٠٠٠٠
سيدى كرير للبتروكيماويات	٥١٠٠٠
الاسكندرية للزيوت المعدنية	٤١٠٠٠
الاسكندرية للمنتجات البترولية اسبك	٩٠٠٠
الاجمالى	٢٣١٧٥٠

وتشير مكونات المحفظة الى وجود اسهم كان ينبغى التخلص منها منذ فترة مثل اراضى كفر الزيات وكيما والحديد الصلب والاهلية للغزل ٠ كما ان اسهم شركات قطاع الاعمال العام التى تم خصخصتها مثل التعمير والاستشارات الهندسية والكابلات ومصر للالومنيوم كان ينبغى التخلص منها ايضا نظرا لاستمرار هبوطها عن سعر الطرح بنسب كبيرة ٠

الاستثمارات فى السندات الحكومية — الف جنيه

النوع	القيمة الاسمية
سندات التنمية الدولارية	٦٩٣٩٠
سندات الخزانة المصرية ٢٠٠١	٧٩٠٦٢
سندات البنك العربى الافريقى	١٠٠٠٠
سندات الحرب البريطانية	٨١
الاجمالى	١٥٨٥٢٧

ولقـد كان ينبغى ان تزيد قيمة محفظة السندات عن قيمة محفظة الاسهم لتوافر عوامل الامـان والربحية العالية المضمونه . وكان يمكن شراء اصدارات اخرى من سندات الخزانة الحكومـية خاصة وان بعض اصدارتها تحقق عوائد اعلى من عوائد الودائع بالبنوك العامة ، وكذلك عدم الاكتفاء بنوع وحيد لسندات الشركات .

الاستثمارات فى محافظ الاوراق المالية — مليون جنيه

اسم المحفظة	القيمة الاسمية
محفظة كونكورد	١٠٩,٥٨٤
محفظة المجموعة المصرية	٩٤,١٧٣
محفظة اتش سى	١٠٩,٨٤١
محفظة برايم	٤٩,٨٩٩
الاجمالى	٣٦٣,٤٩٧

ولقـد كانـت الاستعانة بشركات تكوين وادارة محافظ الاوراق المالية لتكوين محافظ بـاموال التامينات امرا جيدا لتوافر الخبرة لدى تلك الشركات وهىالخبرة المفقودة بنفس الكفاءة لـدى الكوادر العاملة بالصندوق الحكومى .الان التوقيت لم يكن ملائما نظرا للاتجاه الهبوطى للاسـعار بالسـوق ووجـود فـئة من المضاربين بالسوق ظلت تتحين الفرص للدفع باموال التامينات للشراء لتحقيق ارباح من خلالها .

الودائع بالعملة المحلية يونيو ٢٠٠١ مليون جنيه

البنك	المبلغ
البنك المركزى المصرى	١٢٢٥
البنك الاهلى	١٣٨٠
بنك القاهرة – قصر النيل	٣٥٠
بنك الاستثمار القومى	١٥٠
بنك الاسكندرية – قصر النيل	٣٧٥
البنك الاهلى – فرع شريف	٥٨٠
بنك قناة السويس	٤٥
بنك ناصر الاجتماعى	٢
البنك الوطنى المصرى	٦٠
بنك مصر ايران	٥٣
البنك المصرى لتنمية الصادرات	٢٠
البنك العقارى العربى	٥
الاجمالى	٤٢٤٥

ويبدو من خريطة الودائع الاتجاه للتعامل مع البنوك العامة التجارية والعقارية الى جانب البنك المركزى وبنك الصادرات ذو المساهمات العامة الكبيرة وثلاثة بنوك خاصة بمبالغ قليلة ٠ مما حرم الصندوق من الاستفادة بارتفاع سعر الفائدة ببعض البنوك الخاصة التى تعانى من نقص السيولة ٠

الودائع بالعملة الاجنبية الف جنيه مصرى

نوع العملة	القيمة بالجنيه المصرى
دولار امريكى	٢٢٩٩٧٢
جنيه استرلينى	١٠٧٧
فرنك فرنسى	٤٤
الاجمالى	٢٣١٠٩٣

وتعود قلة ارصدة الودائع بالنقد الاجنبى الى قيام الصندوق ببيع معظم الرصيد للبنوك العامة حيث قام الصندوق خلال العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ببيع مبلغ ١٣٥ر٨ مليون دولار الى بنوك مصر والاسكندرية والاهلى.

استثمارات صندوق قطاع الاعمال والخاص

لاتختلف الصورة مع استثمارات صندوق القطاع الخاص عنها فى صندوق التامين الحكومى من حيث استحواز الاموال المودعة ببنك الاستثمارات القومى على النسبة الاكبر من الاستثمارات الاجمالية ثم نسبة قليلة من الودائع بالبنوك الاخرى بخلاف بنك الاستثمار القومى ثم نسبة قليلة فى الاسهم والسندات .

استثمارات الصندوق الخاص — الف جنيه

	يونيو ٢٠٠١	%	يونيو ٢٠٠٠	%	التغير مابين العامين
استثمارات لدى بنك الاستثمار القومى	٦٣,٨٥٢,٩١٩	٩٣,٥	٥٧,٤٢٩,٢٢٦	٩٣,٥	١١,١
استثمارات طرف وزارة المالية	١,٣٧٩,١٠٣	٢	١,٣٧٩,١٠٣	٢,٣	٠٠٠٠
استثمارات فى الاوراق المالية والمشروعات الاستثمارية	٧٠٢,٥٥١	١,١	٦٩٨,٦٢٦	١,٢	%٠,٦
القروض	٤٢,٤٠٧	٠,١	٣٩,٧٥٣	٠,١	%٦,٧
ودائع ثابتة بالبنوك	٢,٢٠٣,٦٠٩	٣,٢	١,٨٢٥,٥٧٢	٢,٨	%٢٠,٧
سندات حكومية	٧٩,١٥٩	٠,١	٧٩,١٥٩	٠,١	٠٠٠٠
الجملة	٦٨,٢٥٩,٧٤٨	١٠٠	٦١,٤٥١,٤٣٩	١٠٠	%١١

محفظة الاوراق المالية للصندوق :

– اسهم شركة الحديد والصلب	٥٠	جنيه للقيمة الاسمية
- راكتا	٤٥٠,٠٠٠	
– كيما	٢٠٠,٠٠٠	
– النصر لانتاج الحراريات	٢٠٠,٠٠٠	
– الاهلية للغزل	٢٢,١٧٤	
– الكابلات الكهربائية	١٧,٠٣٦,٩٠٥	
– مصر للالومنيوم	٧١,٢٥٠,٠٠٠	
– الصندوق العالمى للاستثمار	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
– وثائق صندوق امريكان اكسبريس	١,٤٢٧,٠٠٠	
اجمالى المحفظة	= ٣٦٦,١٥٧	مليون جنيه

وخـــلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ بلغ اجمالى عائد الاستثمار فى الاوراق المالية ١٤,١٧٧ مليـــون جنـــيه مـــن ثـــلاث شـــركات هى راكتا بواقع ٩٣ الف جنيه وكيما ١٤٥ الف جنيه والكابلات الكهربائية بواقع ٩٣٩ر١٣ مليون جنيه ٠

وتشـــير تشكيلة المحفظة الى غياب الخبرة لدى القائمين على ادارة اموال الصندوق ٠ فالاحـــتفاظ بعدد ٢٥ سهما لشركة الحديد والصلب امرا من الصعب فهمه ٠ كذلك فان غالبية الاســـهم الموجـــودة بالمحفظـــة مـــن الشركات المتعثرة ٠ مثل الاهلية للغزل التى تعانى من الخســـائر وكـــيما الـــتى تم ايقاف العمل بها ٠ كما تعانى معظم تلك الشركات من الانخفاض الكبـــير لقـــيمة اسهمها عن سعر الطرح مثل مصر للالومنيوم والكابلات الكهربائية ٠ وكان الاجدى التخلص منها ٠

كمـــا انخفضت القيمة السوقية لوثائق بنك امريكان اكسبريس الاول عن قيمتها الاسمية كثـــيرا ويشـــير الاستثمار فى صندوق الاستثمار العالمى الى الضغط الحكومى لتلك المساهمة وهـــو الصندوق الذى انخفضت قيمة وثائقه السوقية كثيرا عن سعر الطرح ٠ويظل السؤال اين الســـندات وهـــى الاوراق المالـــية المضمونة العائد رغم وجود عدة سندات حكومية بالسوق وســـندات للشركات بلغ عددها حوالى الثلاثين نوعا ٠ واذا كان الاستثمار بالسندات قد جاء فى بـــنك مســـتقل ليشير الى الاستثمار فى سندات الخزانة بمبلغ ٢ر٧٩ مليون جنيه فانه يعد مبلغ قلـــيل بالقـــياس الى حجم اموال الصندوق والمزايا التى تحققها السندات خاصة الحكومية من عـــائد مضـــمون مـــرتفع فى ظل اتجاه هبوطى لاسعار الاسهم بالبورصة مستمر منذ اواخر فبراير ١٩٩٧ وحتى الان ٠

المساهمات فى المشروعات الاستثمارية :

– سمنود للنسيج	٥,٢٧٣	مليون جنيه
– مصر للصرافه	١,٢٨١	
– بنك التجاريون	١١,٩٨٣	
– البنك الوطنى للتنمية	١,٦١٤	
– بنك العمال	١٠,٦٤٨	
– الاسكندرية للزيوت المعدنية	٤٣,٢٥٠	
– سيدى كرير للبتروكيماويات	٥١,٠٠٠	
الاسكندرية للمنتجات البترولية – اسبك –	٦,٧٥٠	
اجمالى	= ١٣١,٧٩٩	

وخـــلال عـــام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بلغ العائد من تلك المساهمات ٣٦٠ الف جنيه موزعة مابيـــن ٢٥٤ ألـــف جنـــيه من البنك الوطنى للتنمية و١٠٦ الف من شركة مصر للصرافة ٠ ويشـــير ذلك ايضا الى مدى قلة جودة معظم تلك المساهمات وان كان بعضها لم يدخل مرحلة العمـــل بعـــد مما لايجعله يعطى عائدا ٠ الا السؤل يظل لماذا فصل التقرير السنوى لصندوق التاميـــن الاجتماعى للعاملين بقطاع الاعمال العام والخاص بين الاستثمار فى الاوراق المالية وبيـــن مســـاهمة الصـــندوق بالمشروعات ٠؟ وهل يعنى ذلك ان محفظة الاوراق المالية هى للاتجـــار والمســـاهمات بالمشـــروعات هـــى للاحتفاظ ؟ واذا كان الامر كذلك فلماذا يحتفظ الصـــندوق باســـهم شركات متعثرة مثل بنك التحاريون الذى انخفضت القيمة السوقية لاسهمه عن القيمة الاسمية لها منذ عدة سنوات وهو نفس الامر الذى لحق باسهم البنك الوطنى للتنمية.

كمـــا يظـــل السؤال اين اسهم باقى البنوك الجيدة بالسوق حيث اكتفت المحفظة باسهم بنكيـــن فقط لاتعد من الاسهم القوية بالسوق ٠ ونفس الامر لغالبية الاسهم الموجودة بالمحفظة والتى تخلوا من الاسهم القوية بالسوق ٠كما لايتصح التنويع لانشطة الشركات بالمحفظة ٠

الودائع بالبنوك بخلاف بنك الاستثمار القومى :

- بنك ناصر	٦٣,٥
- القاهرة	٧٣٩,٥
- الاسكندرية	٨٩٢,٣
- مصر - تبرعات	٢٣,٨
- مصر - محفظة اوراق مالية -	٢,٠
- العمال	٧,٩
- الاهلى - اوراق مالية -	٤٠٨,٣
- الاهلى - محفظة ادارة	٦٥,٠
- مصر	٠,٩
- الاجمالى =	٢٢٠٣,٦ مليون جنيه

ويشـــير توزيع الودائع بين البنوك الى استحواز بنوك القطاع العام الاربعة على غالبية الودائـــع وهو امر غير مفهوم فى ظل صندوق يدير اموال للعاملين بالقطاع الخاص بالاخذ فى الاعتـــبار ان بـــنوك القطاع العام باعتبارها اكثر سيولة تقل عوائدها عن البنوك الخاصة التى تحـــتاج لســـيولة • ويكاد يكون التعامل مع البنوك الخاصة قاصر على بنكى ناصر والعمال ويـــبدو ان ذلك جاء لعوامل ادارية وليس من قبيل الاختيار الحر خاصة وان الاموال المتجهة لهـــا محدودة • بدليل غياب اسماء البنوك الخاصة الرائدة بالسوق المحلى عن تعامل الصندوق معها •

وتشير الاستثمارات فى الاوراق المالية فى محفظة الصندوقين الى تكرار وجود عدد مـــن الاســـهم بهمـــا وهى اسهم شركات متعثرة مثل كيما وراكتا • وشركات انخفضت القيمة الســـوقية كثـــيرا عـــن ســـعر طـــرها مثل التعمير والاستشارات الهندسية والكابلات ومصر للالومنيوم ومن الواضح انه كانت هناك ادارة مشتركة لاستثمارات الصندوق فى وقت ما •

خاتمـــــــة :

وقـبل ذكـر أيـة اقتراحات لاساليب استثمار اموال التامينات ووجود تجارب عالمية متـنوعة لـتلك المجـالات والاسـاليب والتى حددتها تفصيلا عدد من الاوراق البحثية سواء الموجـودة داخل هيئة التامينات الاجتماعية او بالجهات البحثية ٠٠ تظل القضية الاساسية هى مدى تقبل الحكومة لفكرة احداث هذا التغيير المطلوب لاستثمار اموال التامينات الاجتماعية ٠ اذا كانـت تستحوز حاليا على معظمها فى بنك الاستثمار القومى التابع لها وفى البنوك العامة الـتابعة لهـا ومـع هذا لم تكتف بذلك وتحاول السيطرة التامة على الصندوقين وتتولى هى صرف المعاشات مباشرة ٠

ويجـب الا نـأمل كثيرا فى الاعتراض الخافت للاستيلاء على اموال التامينات من جانـب القيادات العاملة بالوزارة لانهم فى النهاية موظفين حكوميين لايمكنهم الاعتراض حتى الـنهاية وسيرضخون لاى قرار سيادى ٠ فى غيبة الفهم العام لقضية اموال التامينات حتى ان لجـنة الخطـة والموازنـة بمجلس الشعب والهيئة البرلمانية لحزب الوفد قد وافقا على ضم امـوال التاميـنات لوزارة المالية خلال مناقشات موازنة ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ داخل المجلس ٠ اما الاعلام الاقتصادى فيخلو من كوادر لديها دراية عميقة بالقضية ٠ والغالبية هم مجرد مندوبين لـنقل اخبار وزارة التامينات وهكذا ينقص القضية من يفهمها حتى يمكن الدفاع عنها ٠وهكذا تدفع وزارة التامينات ضريبة التعتيم على بيانات التأمينات خلال السنوات الماضية حتى اصبح لايعـرفها الا القليل ولهذا لن تجد قضية اموال التأمينات من يدافع عنها امام الاتجاه الحكومى القـوى للسيطرة عليها٠ وهو الاتجاه المدفوع بدين داخلى مستمر فى الارتفاع وصعوبات فى تدبـير الزيادة السنوية فى المعاشات وعجز عن سداد المستحقات المتأخرة لصناديق المعاشات. وعجز مزمن متزايد بالموازنة العامة ٠

المصادر :

- تقرير الحساب الختامى لانجازات صندوق العاملين بالقطاع الحكومى ٢٠٠٠/٢٠٠١
- الـتقرير السـنوى لانجـازات صـندوق التامين الاجتماعى للعاملين بقطاع الاعمال العام والخاص ٠